



العمل مع الحكومات للقضاء على العنف ضد النساء والأطفال

أعد هذا الموجز كلٌّ من لوسونغو كالانغا وميكا كامانغا. ولا يفوتنا توجيه الشكر إلى كلٍّ من آن غاثونبي، وعاقصة خان، وعطا محمد، ودورا كيكونكو موسينغوزي، وجوزفين كاميسيا، وكاجال جابن، وكاليوبي مينغرو، ولورا ليسون، وماغي باندا، ومها خان، وموراغ باتريك، وناومي كلوغستون، وناتاشا هورسفيلد، وسناء رضا، وتينا موسويا على ما قدموه من إسهامات.

يتمثل أحد الأهداف الرئيسية لبرنامج "السبل الناجعة لمنع العنف ضد النساء والفتيات في: توسيع نطاق الأثر" (النسخة الثانية من برنامج السبل الناجعة (What Works II))، والذي تموله وزارة الخارجية والكمونولث والتنمية (FCDO)، في بناء أدلة قائمة على مسارات أخلاقية ومسؤولة وأمنة وفعالة لتوسيع نطاق منع العنف ضد النساء والفتيات (VAWG). تضم سلسلة التعلم القائم على الممارسة (PBL) الدروس المستخلصة من مختلف مراحل البرنامج حول الطرق التي يسلكها الممارسون لتنفيذ الأنشطة اليومية الضرورية للبرامج التي أثبتت فعاليتها في منع العنف القائم على النوع الاجتماعي. تؤدي هذه الموجزات دورًا مكملًا للأدلة التي تثبت الأثر الذي ينتجه البرنامج من خلال التقييمات القوية. ويمكن العثور على جميع الأدلة التي ينتجها البرنامج على [موقعنا الإلكتروني](#).

يستند موجز التعلم القائم على الممارسة هذا إلى مقابلات ومناقشات أجرتها مجموعات تنسيقية من الخبراء مع شركاء من الجهات المانحة والائتلاف التابعين لفريق النسخة الثانية من برنامج السبل الناجعة (What Works II). يتمتع هؤلاء الخبراء الممارسون بخبرة واسعة في العمل مع الحكومات، وصيغت الدروس التي جرى الإفصاح عنها على متن صفحات هذا التقرير صياغة مخصصة وفقًا لتجارب أولئك العاملين في النسخة الثانية من برنامج السبل الناجعة (What Works II).

أعدّ ميغ ديل كاستييو التصميمات والرسوم التوضيحية الواردة بهذا التقرير.

2	مقدمة:
4	الدروس الأساسية المُستخلصة:
5	الدرس 1: تنفيذ تحليل سياسي ووضع نهج استراتيجي:
6	الدرس 2: بناء المصادقية والمشروعية القانونية مع الحكومة:
8	الدرس 3: بناء العلاقات مع الحكومة وتوطيدها:
9	الدرس 4: تعزيز تأييد الحكومة للبرنامج:
10	الدرس 5: ترسيخ استراتيجيات الاستمرارية والاستدامة:
11	التغلب على التحديات عند العمل مع الحكومات:

مقدمة:

يُمثل العنف ضد النساء والأطفال (VAWC) إحدى المشكلات المتفشية في أنحاء العالم، والذي يطول الأفراد من مختلف المناطق والمجموعات الاجتماعية والاقتصادية والبيئات الثقافية. يؤدي عدم المساواة بين الجنسين، والقواعد الاجتماعية التمييزية، واختلالات القوة، ودورات الإيذاء المتوارثة عبر الأجيال إلى تفاقم تلك المشكلة. فضلاً عن أن العنف ضد النساء والأطفال يُعد مشكلة عالمية كبرى في الصحة العامة، فإن له عواقب بعيدة المدى، تشمل تدني حصول الضحايا على الفرص والنتائج التعليمية والاقتصادية. 1 تتراوح التكاليف المالية السنوية للعنف ضد النساء والأطفال بين 0.6% وأكثر من 2% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد تصل التكاليف المجتمعية إلى 4% - 6% أو أكثر من الناتج المحلي الإجمالي. 2 كما يُشكل العنف ضد النساء والأطفال عبء كبير تعرقل العمل المناخي الفعال، إذ يحول دون مشاركة النساء في جهود بناء القدرة على الصمود وعملية صنع القرار. 3 علاوة على ذلك، تُظهر الأبحاث وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستويات العنف ضد النساء والأطفال في أي مجتمع وبين أمن الدولة التي يعيش فيها هذا المجتمع، مما يعكس الدوافع المشتركة بين العنف ضد النساء والأطفال والعنف العسكري الأوسع نطاقاً. 4 وهذا يجعل من منع وقوع العنف أولوية قصوى بالنسبة لقطاعات الصحة العامة، وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة، والعدالة المناخية، والأمن.

يعدّ التصدي للعنف ضد النساء والأطفال مسألة معقدة ويتطلب مشاركة أطراف معنية متعددة. لقد وقفت المنظمات غير الحكومية (NGO)، وخاصة منظمات حقوق المرأة، في طليعة الجهود المبذولة لمنع العنف ضد النساء والأطفال والتصدي له. لقد أدت تلك المنظمات دوراً فعالاً في تحسين المساواة بين الجنسين وصياغة السياسات والإصلاحات القانونية وذلك بفضل جذورها الضاربة في أعماق المجتمعات، وإلمامها بالسياقات والبيئات المحلية، وابتكاراتها المحلية. وقد اضطلعت منظمات حقوق المرأة والحركات النسوية بدور تحفيزي حاسم في إحداث تغيير منهجي في هذا الصدد، كما تؤدي دوراً فريداً في إطلاق شرارة الحراك العملي وضمان المساءلة من جانب القادة وصانعي القرار. 5 أظهرت دراسة كميّة واسعة النطاق للبيانات المستخلصة من 70 دولة على مدى أربعة عقود أن الحركات النسائية المستقلة هي العامل الوحيد الأكثر أهمية في إحداث التأثير على السياسات التقدمية المتعلقة بالعنف ضد النساء. 6 ويتفوق تأثيرها على وجود عدد أكبر من النساء في السلطة التشريعية، أو وجود أحزاب سياسية تقدمية في السلطة، أو التحسن في الثروة الوطنية. يسهم الانكماش العالمي المستمر في حيز الحراك المدني في زيادة الهجمات على الناشطات في مجال حقوق المرأة، وعلى المجموعات والحركات التي تتحدى المعايير الجنسانية وديناميات القوة. 7 يُعدّ التعاون بين منظمات حقوق المرأة والحكومات الوطنية أمراً ضرورياً لتحقيق تغيير منهجي وطويل المدى على نطاق واسع. بصفتها جهات مسؤولة، تمتلك الحكومات الصلاحيات والقدرات اللازمة لإضفاء الطابع المؤسسي على منع العنف وبشكل مستديم من خلال وضع السياسات وتنفيذها وتمويلها وتولي دور القيادة في صياغة

المعايير. 8 كما أن لديها القدرة على حماية وإنشاء حيز للحراك المدني تستطيع من خلاله أن تقوم منظمات حقوق المرأة بعملها في مواجهة المعايير التي تُبقي ذلك العنف مستدامًا.

يجمع موجز التعلم القائم على الممارسة هذا الدروس المستخلصة من الشركاء من الجهات المانحة والائتلاف في النسخة الثانية من برنامج السبيل الناجعة (What Works II) فيما يتعلق بالعمل مع الحكومات في برامج منع العنف ضد النساء والأطفال. على مدار سلسلة من المقابلات وورش عمل للتحقق من صحة النتائج، حدد ممثلون عن ست منظمات خمسة دروس يعتبرونها ركائز أساسية حاسمة للعمل مع الحكومات. يستكشف هذا الموجز الكيفية التي قامت بها كل منظمة، على أرض الواقع، بترسيخ هذه الأسس، وطبيعة الأنشطة المُنفَّذة، والكيفية التي تتغلب بها كل منظمة على التحديات التي تواجهها. ولكن، دعونا أولاً نقدم تعريفاً بالشركاء:

شركاء النسخة الثانية من برنامج السبيل الناجعة (What Works II) الذين ساهموا في صياغة موجز التعلم القائم على الممارسة هذا.

يعمل مركز منع العنف الأسري (CEDOVIP) بالشراكة مع حكومة أوغندا لدمج جهود منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له في برامج استصلاح الأراضي الرطبة في جميع أنحاء أوغندا. تعرّف على المزيد عن عملهم هنا.	مركز منع العنف الأسري (CEDOVIP).
تعمل منظمة ماهيلا سارفانجين أوتكارش مانдал (MASUM) على دمج جهود منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له في النظم الصحية المنتشرة في ربوع المناطق الريفية في الهند. تعرّف على المزيد عن عملهم هنا.	منظمة ماهيلا سارفانجين أوتكارش مانдал (MASUM)
تعد منظمة بامودزي كوتيتسا ناخازا (PKN) هي ثمرة الشراكة بين مركز الموارد القانونية للمرأة (WOLREC)، وشبكة تمكين الفتيات (GENET)، وحقوق الإنسان للنساء والفتيات ذوات الإعاقة (WAG Disability). تعمل هذه المنظمات في ملاوي على منع العنف الأزواج، وتدعيم قدرات أجهزة الشرطة والعدالة حتى يتم التصدي للعنف بصورة آمنة وأخلاقية. تعرّف على المزيد عن عملهم هنا.	بامودزي كوتيتسا ناخازا (PKN)
PJL هي منظمة أسسها الشباب وتقودها النساء ومقرها في مدغشقر. وهي تتعاون مع الحكومة هناك لدمج منهج شامل للتوعية الجنسية بحيث يراعي المساواة بين الجنسين للمراهقين في المدارس الريفية. تعرّف على المزيد عن عملهم هنا.	منظمة Projet Jeune Leader (PJL)

منظمة الحق في اللعب (RTP) هي منظمة دولية غير ربحية تعمل على حماية الأطفال وتنقيفهم وتمكينهم من خلال قوة اللعب. وهي على مدى 25 عامًا، كانت تساعد الأطفال في بعض أصعب الأماكن في العالم على التعلم والبقاء في أمان وازدهار. بالتعاون مع منظمة أهنگ (وهي منظمة نسوية تدعم الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في باكستان)، تقوم تلك المنظمة بتنفيذ مشروع للتنقيف بالمهارات الحياتية قائم على اللعب في المدارس الحكومية والخاصة في جميع أنحاء مقاطعة السند. تعرّف على المزيد عن عملهم هنا.	منظمة الحق في اللعب (RTP)
تركز منظمة شيركات جاه على منع التحرش الجنسي والعنف في مكان العمل والتصدي له في جميع أنحاء باكستان. وتبني المنظمة نهجًا متعدد الأوجه، من خلال تعزيز قدرات المؤسسات لتصبح مراكز تتمحور حول الناجين والناجيات، وتعزيز التغيير السلوكي لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات. تعرّف على المزيد عن عملهم هنا.	منظمة شيركات جاه

الدروس الأساسية المُستخلصة

استخلص الشركاء الدروس الخمسة الأساسية التالية بوصفها أساسًا جوهريّة للعمل مع الحكومات. وعلى الرغم من أنها لا تمثل قائمة شاملة وكاملة، إلا أن هذه الأفكار تقدّم نقطة انطلاق للمنظمات والبرامج الأخرى التي تسعى إلى إشراك الحكومات في جهود الوقاية من العنف ضد النساء والأطفال. والأهم من ذلك، أنه يجب تهيئتها مع السياق الفريد لكل دولة وتشكيل ملامحها بناءً على المشهد السياسي، والأنظمة الهيكلية للحكومة، والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة في الدولة.



الدرس 1: تنفيذ تحليل سياسي ووضع نهج استراتيجي

يُعد إجراء تحليل سياسي بمثابة خطوة أولى أساسية للعمل مع الحكومات. ويساعد تقييم ديناميات القوة، وأولويات السياسات، والهياكل المؤسسية، والحلفاء أو المعوقين المحتملين على تحديد نقاط البداية لتخصيص ملامح عملية المشاركة. ويُمكن النهج الاستراتيجي الذي يستند إلى هذا التحليل من اتخاذ قرارات مستنيرة، وينظم توجيه الأساليب المتعلقة ببناء الإرادة السياسية، ويزيد من فرص التزام الحكومة المستدام بمنع العنف.

تنفيذ التحليل الاقتصادي السياسي المراعي للمنظور الجنساني (GPEA).^١

- **تنفيذ التحليل الاقتصادي السياسي المراعي للمنظور الجنساني (GPEA) قبل إشراك الحكومة.** أجرى مركز منع العنف الأسري (CEDOVIP) بحثاً لفهم الصلاحيات التي تتمتع بالوزارات المختلفة، وسياساتها، وأعمالها السابقة، وكبار موظفيها. ساعدهم ذلك على تحديد الأطراف المعنية الذين ينبغي دعوتهم إلى تلك الشراكة لجني أقصى قدر من الأثر، كما أطلعهم على كيفية صياغة أطر البرنامج. كشف التحليل الذي أجرته منظمة ماهيلا سارفانجين أوتكارش ماندال (MASUM) عن وجود فجوات رئيسية وتحديات كبرى في التنسيق بين الإدارات الحكومية ومقدمي الخدمات. واستخدمت منظمة ماهيلا سارفانجين أوتكارش ماندال (MASUM) هذه المعلومات لوضع أطر هذا البرنامج كحل للتحديات التي تواجهها الحكومة.
- **توجيه الدعوة إلى مسؤول حكومي بارز للمشاركة في تنفيذ التحليل الاقتصادي السياسي المراعي للمنظور الجنساني (GPEA).** دعت منظمة بامودزي كوتيتسا نخانزا (PKN) مسؤولين من المكتب الوطني لوزارة النوع الاجتماعي وجهاز الشرطة الوطني للمشاركة في جلسات تشاركية للتحقق من نتائج التحليل الاقتصادي السياسي المراعي للمنظور الجنساني (GPEA). وقد ساعدهم هذا على فهم أولويات الحكومة، وكيفية صياغة أطر البرنامج ليتوافق مع هذه الأولويات، وكيفية إرساء أفضل قنوات اتصال مع الحكومة.
- **الإبقاء على حيوية وفعالية التحليل الاقتصادي السياسي المراعي للمنظور الجنساني واستراتيجية الدعم والدفاع.** أنشأت منظمة PNL منصباً لمدير الدعم والدفاع يُمثل دوره في الاستمرار في تحديث التحليل الاقتصادي السياسي المراعي للمنظور الجنساني (GPEA) واستراتيجية الدعم والدفاع. ويشمل ذلك التعاملات الرسمية وغير الرسمية المقصودة مع مجموعة من المسؤولين الحكوميين، ومواكبة أحدث القضايا السياسية. ويساعد ذلك الفريق على فهم صانعي القرار وديناميات القوة داخل الحكومة وفيما بينها، وبين الممولين والجهات التي يمثلونها. وهذا يساعدهم على تهيئة نهجهم في المشاركة.

وضع نهج إستراتيجي.

- **تعزيز نهج "البناء معاً" وتكوين حلفاء في الوزارات المعنية.** عملت منظمة ماهيلا سارفانجين أوتكارش ماندال (MASUM) في شراكة وثيقة مع ممثلين من وزارة الصحة لتحديد الفرص لتقديم الدعم الهادف. وبالشراكة مع الوزارة، قام البرنامج تحت مظلة مشتركة بتطوير وتخطيط وتنفيذ تدريب لمقدمي الرعاية الصحية (HCP)، والذي تمت الاستفادة منه في تكوين مجموعة من كبار المدربين داخل الوزارة. كما تم إعداد دليل البرنامج للعاملين في مجال الصحة المجتمعية من خلال مشاركات من المسؤولين الحكوميين لضمان أنه يعكس أولويات الحكومة وللمساعدة في ترسيخ الثقة مع الوزارة.

^١ يبحث التحليل الاقتصادي السياسي المراعي للمنظور الجنساني في كيفية تأثير العمليات السياسية والاقتصادية وعلاقات القوة في سياق معين، وكيفية تلاقي أنماط عدم المساواة بين الجنسين وغيرها من أشكال عدم المساواة الاجتماعية مع بعضها البعض لتشكيل ملامح التجارب والأولويات وقوة الأطراف المعنية الرئيسية وتأثيرها.

- **مواءمة أهداف البرنامج مع أولويات الحكومة.** تعمل منظمة بامودزي كوتيتسا نخانزا (PKN) في شراكة وثيقة مع وزارة النوع الاجتماعي، وتضبط عملها ليتسق مع التزامات الوزارة وخطط عملها للوقاية من العنف ضد النساء والأطفال. على سبيل المثال، عرضت منظمة بامودزي كوتيتسا نخانزا (PKN) دعم الوزارة في مراجعة 'خطة العمل الوطنية لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي' وتحديثها، لضمان توافقها مع الأدلة العالمية وأفضل الممارسات بشأن الوقاية من العنف ضد النساء والأطفال. إن تقديم هذا النوع من الدعم يفتح الأبواب أمام المشاركات المستقبلية.
- **الاستثمار في مشاركة هادفة ومستمرة مع الحكومة.** تعمل منظمة الحق في اللعب (RTP) في باكستان منذ عام 2008، وتتعامل بانتظام مع الأطراف الحكومية المعنية على مختلف المستويات وفي مختلف المناطق. ساعدت هذه المشاركة المبكرة والمستمرة منظمة الحق في اللعب (RTP) على بناء علاقات موثوقة وكسب دعم الحكومة. أثناء إعداد دليل التثقيف بالمهارات الحياتية القائم على اللعب، نسقت منظمة الحق في اللعب (RTP) تنسيقاً وثيقاً مع إدارة التعليم ومحو الأمية في السند (SELD) وجناح تدريب المعلمين التابع لها، وهيئة تنمية تعليم المعلمين في السند (STEDA)، لجمع تعليقات المعلمين والحصول على موافقتهم قبل طرح هذا الدليل في المدارس.
- **تحديد الحلفاء الاستراتيجيين القادرين على دعم البرنامج، بمن فيهم أولئك الموجودين داخل الحكومة.** عملت منظمة شيركات جاه مع مجموعة من الأطراف المعنية التي لديها القدرة على التأثير في القرارات الحكومية. شمل ذلك السيدات عضوات المجالس البرلمانية، وممثلين من إدارات شؤون المرأة، وبنك باكستان المركزي، ولجنة الأوراق المالية والبورصة في باكستان. شجّع ذلك على تحقيق تنسيق أكثر فعالية بين البرنامج والحكومة والبنوك ومؤسسات القطاع الخاص. بالإضافة إلى ذلك، عملت منظمة شيركات جاه مع النقابات العمالية من أجل المطالبة بتطبيق قوانين لتجريم التحرش الجنسي في أماكن العمل. ساعد إشراك جهات فاعلة متنوعة على إبراز أهمية البرنامج وتشجيع الحكومة على تقديم الدعم.

الدرس 2: بناء المصادقية والمشروعية القانونية مع الحكومة

يُعد بناء المصادقية والمشروعية القانونية أمرًا أساسيًا للتعاون الفعال والمستدام مع الحكومة في برامج الوقاية من العنف ضد النساء والأطفال. يتطلب هذا الأمر تأطيرًا ثقافيًا دقيقًا، ولغة شمولية، ودعمًا ودفاعًا يعتمدان على الأدلة، وعلاقات مبنية على الثقة.

وضع أطر البرنامج الملانمة ثقافيًا

- **تنفيذ الأبحاث لإثراء رسائل البرنامج وعلامته التجارية.** تقوم منظمة PJI بإجراء أبحاث تشاركية مع الإدارات الحكومية المعنية، باستخدام النتائج للتعبير بشكل إبداعي عن كيفية ارتباط البرنامج بأولويات الحكومة.
- **فهم اللغة وتعديلها لتناسب المسائل ذات الحساسية الثقافية تستخدم منظمة شيركات جاه عن قصد لغة مقبولة ومريحة لجمهورها عند مناقشة العنف.** على سبيل المثال، يتجنبون استخدام الكلمات والعبارات اللاذعة مثل 'التحرش الجنسي' ويركزون بدلاً من ذلك على عبارات مثل 'التنوع والمساواة والشمولية' (DEI) وهي أكثر قبولاً من الناحية الثقافية. وبالمثل، تعتني منظمة الحق في اللعب (RTP) بوضع أطر المواضيع الحساسة مثل النوع الاجتماعي والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية (SRHR) بطرق تضمن ارتياح الأطراف الحكومية المعنية عند التعامل مع البرنامج. وتعمل منظمة الحق في اللعب (RTP) مباشرة مع الوزارات الحكومية والمسؤولين والمعلمين للمشاركة في إعداد المحتوى والتأطير المناسبين لثقافة الفئات المستهدفة وأعمارهم.

استخدام الأدلة لإظهار فعالية نموذج البرنامج

- إظهار أهمية البرنامج والحاجة إليه من خلال نشر الأدلة على انتشار العنف وتأثيره، وكيفية تصدي برنامجك لذلك. أظهرت منظمة الحق في اللعب (RTP) أهمية البرنامج والحاجة إليه من خلال عرض أدلة على مدى انتشار العنف ومساراته في البيانات التعليمية. ثم أفصحت عن النتائج حول التأثير الإيجابي للتعلم القائم على اللعب في الحد من هذه المخاطر. نشرت منظمة الحق في اللعب (RTP) الأدلة التي تم جمعها من خلال النسخة الأولى من برنامج "السبل الناجعة" (What Works I) مع الحكومة، لإثبات فعالية نموذجها وتأثيره. وقد ساعد هذا في الحصول على موافقة الحكومة ودعمها لمواصلة العمل من خلال النسخة الثانية من برنامج السبل الناجعة (What Works II).
- إطلاع الحكومة على مستجدات التقدم المحرز ونجاح البرنامج. تنظم منظمة "PJL" زيارات مدرسية لممثلي الأطراف الحكومية المعنية حتى يتمكنوا من مشاهدة المنهج وهو يطبق على أرض الواقع. كما قاموا بإعداد مجلة موجهة للأطراف الحكومية المعنية تتضمن قصص نجاح وشهادات إيجابية من الكوادر القيادية في المدارس، والمعلمين، وأولياء الأمور، والطلاب المشاركين في المنهج. يحرص مركز منع العنف الأسري (CEDOVIP) على إعلام الحكومة بالمستجدات من خلال اللجان الوطنية التي يشارك فيها بوزارات المياه والبيئة، والزراعة، والثروة الحيوانية والسكنية؛ وهيئة الأرصاد الجوية الوطنية الأوغندية. تضمن هذه المستجدات أن يفهم ممثلو الجهات الحكومية الكيفية التي يدعم بها التصدي للعنف ضد النساء والأطفال عملهم الأوسع نطاقاً، ويساعد في حشد مؤيدين للبرنامج داخل الحكومة.

عند اختيار فريقك المعني بالتنسيق مع الحكومة، اختر أشخاصاً تتمتع ملفاتهم الشخصية بصفات تعزز مصداقية البرنامج.

- تأكد من أن قيادة البرنامج ومسؤولي التواصل مع الجهات الحكومية لديهم خبرات سابقة في العمل مع الحكومة. تتمتع قيادة منظمة شيركات جاه ومسؤولو التواصل مع الجهات الحكومية بخلفيات قوية في مجال الدعم والدفاع ولديهم علاقات موثوقة مع الحكومة، تم بناؤها قبل البرنامج. وبالمثل، يتمتع بعض أعضاء فريق RTP بخبرة طويلة في العمل مع الحكومة، مما يمنحهم فهماً قوياً لطرق التعامل مع الأنظمة الحكومية ويحظون باحترام نظرائهم الحكوميين. تضمن منظمة PJL أن يكون لدى الموظفين الذين يتعاملون مع وزارة التعليم خبرة بصفتهم معلمين تربويين شاركوا في تنفيذ البرنامج بشكل مباشر.
- التعاون مع الحكومة في توظيف كوادر فريق العمل. عقدت منظمة PKN شراكة مع جهاز الشرطة الوطنية في مالاي لتوظيف مستشار فني والاستعانة به في الخدمة الشرطية لتعزيز جهود منع العنف ضد النساء والفتيات والتصدي له. شملت تلك الشراكة التطوير المشترك للمعايير المرجعية (TOR) والتعاون في وضع قائمة مختصرة للمرشحين وإجراء مقابلات معهم. وقد ضمن ذلك القبول الكامل لذلك المستشار وعزز العلاقة مع جهاز الشرطة الوطنية.

الدرس 3: بناء العلاقات مع الحكومة وتوطيدها

تُعد العلاقات القوية والمستدامة مع الأطراف الفاعلة في الحكومة أمرًا ضروريًا لنجاح برامج منع العنف ضد النساء والفتيات ولتوسيع نطاق تلك البرامج. إن البرامج التي تفهم الأنظمة الهيكلية الحكومية ودورات السياسات وقيود الموارد فيها، وفي نفس الوقت تقدم حلولاً عملية وفعالة من حيث التكلفة، تتمتع بقدرة أكبر على كسب الثقة والالتزام على المدى الطويل.

توطيد العلاقة مع مسؤولي التنسيق داخل الحكومة

- **ضم مسؤولي تنسيق حكوميين في كل أنشطة البرنامج.** أقامت منظمة شيركات جاه علاقة قوية مع أمين المظالم الفيدرالي وأمين المظالم الإقليمي، وعملت معهما بشكل وثيق على إعداد المبادرات الرئيسية للبرنامج. وبالمثل، تُشرك منظمة PKN مسؤول التنسيق الذي تتعامل معه من وزارة النوع الاجتماعي في جميع أنشطة البرنامج ذات الصلة. يساعد هذا على تسهيل شفافية التواصل وتقديم الملاحظات وكسب التأييد لصالح البرنامج.
- **ضمان التواصل المستمر مع مسؤول (مسؤولي) التنسيق على مختلف مستويات الحكومة.** خصصت منظمة RTP أعضاء داخل الفريق يتولون مسؤولية التواصل على مستويات متعددة من الحكومة. قام مركز منع العنف الأسري (CEDOVIP) ببناء علاقات مع فرق السكرتارية التابعة للوزراء، والذين يطلعون على جداول الأعمال اليومية لكبار المسؤولين وأولوياتهم. وقد ساعد هذا في دعم وصول البرنامج إلى المستوى الوزاري.
- **البدء في التواصل وبناء العلاقات مع الحكومة قبل إطلاق البرنامج.** تتواصل منظمة RTP رسميًا مع نظرائها الحكوميين منذ النسخة الأولى من برنامج السبل الناجعة "What Works 1" (الفترة 2015-2018)، حيث أفصحت لهم عن نتائج الأبحاث ودعت إلى توسيع نطاق التعلم الاجتماعي والنفسي القائم على اللعب ودمجه في النظام التعليمي. ساهم هذا التواصل في دمج محتوى ومنهجية النسخة الأولى من برنامج السبل الناجعة "What Works 1" في منهج التربية البدنية - وهي خطوة مهمة نحو إضفاء الطابع المؤسسي عليه. بناءً على هذا الأساس، واستعدادًا للنسخة الثانية من برنامج السبل الناجعة (What Works 2)، بدأت منظمة RTP بالحراك غير الرسمي مع الأطراف المعنية الحكومية قبل عدة أشهر من إطلاق البرنامج. انبرى الفريق للتعريف بالمبادرة من خلال الزيارات الودية، ودعوة مسؤولين إلى حضور الفعاليات، وعقد مناقشات غير رسمية لتعريفهم بالبرنامج. ساعد هذا العمل التحضيري المبكر على تعزيز الثقة وضمان كسب التأييد قبل البدء في التنفيذ الرسمي.
- **توطيد علاقات وثيقة مع شبكة واسعة من "الداعمين المناصرين" في الحكومة.** يمكن أن يشمل هذا أيضًا المشاركة في الاجتماعات الأوسع نطاقًا التي تعقدها الحكومة مع مختلف الأطراف المعنية بشأن إنهاء العنف، لتحسين فهم المكانة التي يحتلها برنامجك في الصورة الأوسع لجهود الحكومة في التصدي للعنف. حددت منظمة PJJ مديري المدارس، والمشرفين على المناطق التعليمية، ومسؤولي سلطات التعليم الإقليمية الذين لديهم نفوذ داخل الحكومة. وعملت المنظمة على توطيد العلاقات مع هؤلاء الأفراد وخصصت لهم فرصًا تناسبهم ليصبحوا داعمين للبرنامج. ساعد هذا في تعزيز مصداقية المنظمة وسمعتها داخل الحكومة كشريك موثوق به. يُعد الحفاظ على هذه العلاقات هدفًا استراتيجيًا، حيث ينتقل العديد من هؤلاء المسؤولين لاحقًا إلى مناصب أعلى داخل وزارة التعليم. وبالمثل، تحدد منظمة ماهيلا سارفانجين أوتكارش ماندال (MASUM) أشخاصًا مناصرين للتغيير في قطاع الصحة على مستويات مختلفة من الحكومة يمكنهم الترويج للبرنامج داخل الجهات الحكومية التي يعملون بها.

تحديد فرص التعاون القائمة على المنفعة المتبادلة

- تحديد الفرص التي يمكن للبرنامج من خلالها دعم الحكومة في أولوياتها الخاصة. قدمت منظمة بامودزي كوتيتسا نخانزا (PKN) دعمًا فنيًا لوزارة النوع الاجتماعي لتنسيق اجتماعات فريق العمل المعني بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، مع ملاحظة أن تفويض الحكومة يكمن في تنسيق الجهات الفاعلة في مجال النوع الاجتماعي في البلد في ظل ميزانية محدودة.
- المشاركة في استضافة الفعاليات والمشاركة في إعداد محتوى البرنامج مع الشركاء الحكوميين. تعمل منظمة RTP عن كثب مع شركائها الحكوميين لتعزيز الملكية المشتركة لمبادراتها في المدارس العامة، وإيجاد فرص للمشاركة في استضافة الفعاليات والمشاركة في التصميم بدلاً من أن يقتصر دور الحكومة على الإدارة. ثمة إنجاز رئيسي في هذا التعاون كان قد شهد قيام منظمة RTP بالمشاركة في إعداد منهج للتربية البدنية مع حكومة السنغال، والذي تم اعتماده رسميًا بعد ذلك.

الدرس 4: تعزيز تأييد الحكومة للبرنامج

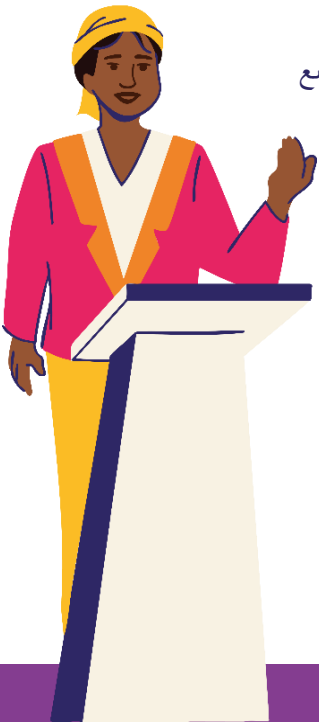
يُعد تعزيز تأييد الحكومة أمرًا أساسيًا للملكية المشتركة ولنجاح برامج منع العنف على المدى الطويل. إن إبداء التقدير لمساهمات الحكومة، ومواءمة البرامج مع الأولويات الوطنية، والمشاركة في تصميم المحتوى يعزز الملكية والثقة.

بناء التأييد المبكر من كبار صانعي القرار

- تعريف صانعي القرار المعنيين في الحكومة بالبرنامج في أقرب وقت مبكر ممكن. عقدت منظمة بامودزي كوتيتسا نخانزا (PKN) اجتماعًا مخصصًا مع وزير النوع الاجتماعي لشرح أهداف البرنامج ودوره المكمل لما تقوم به الحكومة من أعمال. سعت منظمة ماهيلا سارفانجين أوتكارش ماندال (MASUM) للحصول على موافقة كاملة من إدارتي الصحة على مستوى الولاية والمقاطعة وحصلت عليها قبل بدء البرنامج.

إبداء التقدير للمساهمات التي تقدمها الحكومة

- التأكيد باستمرار على الدور التكميلي الذي يؤديه البرنامج للجهود الحكومية، بما في ذلك خلال انعقاد الفعاليات العامة. من المهم إظهار كيفية تناسب البرنامج المعني مع المنظومة الشاملة الأوسع للتصدي للعنف ضد النساء والأطفال، والكيفية التي يؤدي بها دوره المكمل للجهود القائمة. تُشارك منظمة بامودزي كوتيتسا نخانزا (PKN) وزارة النوع الاجتماعي بصورة فعالة باعتبارها الجهة المسؤولة عن جميع المبادرات الوطنية والمجتمعية بشأن منع العنف ضد النساء والفتيات والتصدي له. على سبيل المثال، أطلق وزير النوع الاجتماعي البرنامج الخاص بمنظمة بامودزي كوتيتسا نخانزا (PKN)، وتتم دائمًا دعوة مسؤولي التنسيق في الوزارة للمشاركة في الفعاليات الخارجية التابعة للبرنامج.



- **دعم الحكومة لتتولى دفة القيادة في الأنشطة والاتصالات المشتركة.** لتعزيز التزام الحكومة بالبرنامج وملكيته المشتركة له، يضمن مركز منع العنف الأسري (CEDOVIP) أن تصدر الاتصالات والدعوات للفعاليات المشتركة مباشرة من وزارة المياه والبيئة والزراعة والثروة الحيوانية والأسماك؛ وهيئة الأرصاد الجوية الوطنية الأوغندية. بالإضافة إلى ذلك، يبدي مركز منع العنف الأسري (CEDOVIP) تقديره لمساهمة الحكومة في البرنامج في جميع مراسلاته وتقاريره. على سبيل المثال، تدرج المنظمة شعار الحكومة على جميع وثائق البرنامج لضمان إبداء التقدير لدور الحكومة.

خلق فرص للمشاركة الحكومية المستدامة، بدايةً من التصميم المشترك للبرنامج ووصولاً إلى تنفيذه

- **التصميم يكون بإشراك الحكومة، وليس من أجل الحكومة.** قام مركز منع العنف الأسري (CEDOVIP) - بالمشاركة في تصميم برنامجه بالتعاون مع الأطراف المعنية من الحكومات الوطنية والمحلية، مما سمح بضبط اتساق النتائج مع الأولويات الحكومية الأوسع نطاقاً. كما أنشأت تلك المنظمة وحدة لإدارة البرنامج، تتألف من ممثلين عن الوزارات الحكومية وموظفين من البرنامج، وينعقد اجتماعها مرتين سنوياً لاستعراض التقدم، والتعاون، ووضع الاستراتيجيات (على سبيل المثال، بشأن إعداد إرشادات للبرامج المناخية المراعية للمساواة بين الجنسين).
- **اتباع نهج تعاوني عند العمل مع الحكومة.** ترسخ منظمة PJJ شراكة منصفة وعادلة مع الحكومة من خلال إشراك ممثليها كأقران يحظون بالثقة، وتجنب التعاملات الهرمية التي تفرض القرارات من مستويات السلطات الأعلى إلى الأسفل والتي قد تقوّض الثقة والاحترام المتبادل.
- **اغتنام الفرص لإشراك الحكومة في البرنامج بطريقة واضحة أمام أعين الجمهور:** دعت منظمة شيركات جاه (Shirkat Gah) كلاً من أميني المظالم الفيدرالي والإقليمي لرئاسة اجتماع مائدة مستديرة وطني خلال البرنامج، مما أشرك أعضاء برلمانيين، وممثلين عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ووزارة العمل، واللجان الوطنية والإقليمية المعنية بوضع المرأة.

الحفاظ على الإيجابية والتركيز على إيجاد الحلول

- **تطبيق نهج يركز على إيجاد الحلول في التعامل مع الحكومة.** تستخدم منظمة PJJ نهجاً تطلعيًا وإيجابيًا يركز على إيجاد الحلول، مما يضعها في موضع الشريك في إيجاد الحلول. على سبيل المثال، تم تطبيق البرنامج المقدم من منظمة PJJ بنجاح في المدارس الريفية التي تفتقر للموارد، والتي تعتبرها السلطات التعليمية مناطق عمل صعبة للغاية.

الدرس 5: ترسيخ استراتيجيات الاستمرارية والاستدامة

يُعد ضمان الاستمرارية والاستدامة منذ البداية أمرًا ضروريًا عند الشراكة مع الحكومة في برامج منع العنف. يمكن أن يشمل ذلك إضفاء الطابع الرسمي على الشراكة من خلال إبرام مذكرات تفاهم لتوضيح الأدوار، وإضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات، وتعزيز الاتساق على الرغم من تغير الموظفين. كما أن بناء قدرات الحكومة من خلال التدريبات الموجهة، ورعاية المناصرين الداعمين داخل المنظومة، ودمج ما يملكه البرنامج من أدوات ومعارف في الأنظمة الهيكلية الحكومية، يساعد أيضًا في استدامة الأثر بعد انتهاء دورة المشروع.

إضفاء الطابع الرسمي على التعامل مع الحكومة.

- **توقيع مذكرة تفاهم مع الحكومة.** وقّع جميع الشركاء الذين ساهموا في موجز التعلم هذا القائم على الممارسة مذكرات تفاهم مع حكوماتهم المعنية للمساعدة في إيضاح التوقعات والأدوار والمسؤوليات وإضفاء الطابع الرسمي عليها. وحددت مذكرة التفاهم التي أبرمها مركز منع العنف الأسري (CEDOVIP) مسؤولي تنسيق حكوميين، وأوردت الموافقة على بقاء مسؤولي التنسيق هؤلاء في



مناصبهم حتى نهاية البرنامج، بل وحددت أساليب العمل. وبالمثل، بموجب مذكرة التفاهم التي أبرمتها منظمة بامودزي كوتيتسا نخانزا (PKN) مع جهاز الشرطة الوطني، سيبقى المستشار الفني الذي كان قد تمت الاستعانة به- والذي يقود فرقة عمل عيّنها المفتش العام لتحسين أنظمة دعم الناجين - في منصبه طوال مدة البرنامج. وتتضمن مذكرة التفاهم التي أبرمتها منظمة شيركات جاه مع أمين المظالم في البنجاب بنودًا إلزامية بعقد اجتماعات منتظمة وإيجاد مجالات تعاون واضحة.

- **ترسيخ أدوار رسمية يمكن أن تستمر بعد انتهاء البرنامج.** عيّنت منظمة ماهيلا سارفانجين أوتكارش ماندال (MASUM) موظفًا حكوميًا كمسؤول للتنسيق في كل منشأة صحية تعمل فيها. ويكون هذا الموظف هو المسؤول عن مراجعة الدورات التدريبية وتوطيد العلاقات مع خدمات دعم التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والمنتشرة عبر قطاعات متعددة. وهذا يساعد في تعزيز القبول والدعم الحكومي للبرامج، ويضمن وجود ملكية واضحة لها، ويشجع على الالتزام على المدى الطويل.

إعداد التدريبات والأدوات اللازمة لدعم المشاركة بعد انتهاء البرنامج.

- **تقديم تدريب رسمي وغير رسمي للأطراف المعنية في الحكومة.** يتولى مركز منع العنف الأسري (CEDOVIP) تدريب المسؤولين الحكوميين على الأسباب الجذرية للعنف القائم على النوع الاجتماعي، وكيفية إعداد البرامج الآمنة، وطرق مواجهة العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال برامج أخرى تقودها الحكومة. وطورت منظمة بامودزي كوتيتسا نخانزا (PKN) منهجًا يراعي المساواة بين الجنسين لتدريب الجيل القادم من الأطراف المعنية في الحكومة على أهمية النهج التي تراعي المساواة بين الجنسين، حتى يتمكنوا من دمجها في عملهم اليومي. ويشمل هذا أدوات عملية مثل كتيبات الأدلة العملية، وتقييمات المخاطر، وأدوات التخطيط للسلامة التي يمكن استخدامها في مختلف الإدارات التي تقدم الدعم للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي. وقد دعمت منظمة ماهيلا سارفانجين أوتكارش ماندال (MASUM) الحكومة لإنشاء فريق من "كبار المدربين" الذين يمكنهم تدريب موظفيهم على منع العنف القائم على النوع الاجتماعي.

التغلب على التحديات عند العمل مع الحكومات.

على الرغم من أن التعاون مع الحكومات أمر بالغ الأهمية لتحقيق تغيير مستدام على مستوى المنظومة في منع العنف ضد النساء والأطفال، فقد سلط الشركاء في النسخة الثانية من برنامج السبل الناجعة (What Works II) الضوء أيضًا على ضرورة التعامل مع التحديات التي يواجهونها والتصدي لها. وتؤكد هذه التحديات على الحاجة إلى إيجاد نهج استراتيجية وقابلة للتكيف وسهلة الاستجابة للسياق عند التعامل مع الأنظمة الحكومية والانخراط في تغيير مؤسسي طويل الأجل.

تعزيز الملكية الحكومية مع الاحتفاظ بنفوذ المنظمة

في الشراكات الحكومية، يجب على البرامج أن تحقق التوازن بين تعزيز الملكية الحكومية والحفاظ على نفوذ المنظمة. وقد عالج شركاء النسخة الثانية من برنامج السبل الناجعة (What Works II) هذه المسألة بالتركيز على بناء شراكات حقيقية وعملية مع الحكومة، مع تحديد توقعات واضحة بشأن الأدوار والمسؤوليات في بداية البرنامج. كما أنهم يستثمرون في جهود تعزيز القدرات الحكومية في مجال المساواة بين الجنسين، بحيث عندما يتولى النظراء الحكوميون المزيد من المسؤوليات، يكونون مزودين بالمهارات اللازمة للحفاظ على الالتزام بنموذج منع العنف ضد النساء والأطفال.

إتقان التعامل مع ديناميات الجهات المانحة والعلاقات بين المؤسسات

يمكن أن يكون إتقان التعامل مع ديناميات الجهات المانحة والعلاقات بين المؤسسات أمرًا معقدًا يتطلب تعاملًا حذرًا. تعمل منظمة PJI في بيئة قد تؤدي فيها الأولويات المتباينة لدى الجهات المانحة أحيانًا إلى اختلاف التوقعات بين الوزارات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وللتعامل مع هذا التحدي، تحرص منظمة PJI على أن ينصب تركيزها على إيجاد الحلول وأن تتسق أعمالها مع السياقات والبيئات التي يتم فيها تنفيذ البرامج، مع التركيز على التعاون البناء مع الأطراف المعنية كافة.

التعامل مع الإجراءات البيروقراطية الحكومية لضمان توافقها مع أهداف البرنامج وجدوله الزمنية.

يمكن أن تؤدي الإجراءات البيروقراطية الحكومية، بالإضافة إلى التغييرات المتكررة في الموظفين، إلى إبطاء التقدم وتجعل من الصعب مواصلة التنفيذ مع أهداف البرنامج وجدوله الزمنية. وقد يسبب هذا تأخيرات في التنفيذ، وتغيرًا في الأولويات، ويتطلب تكرار عملية اكتساب دعم الموظفين الجدد وتوجيههم. وللمحد من هذه الاضطرابات، يقوم الشركاء بإضفاء الطابع الرسمي على التعامل مع الحكومة من خلال إبرام مذكرات تفاهم أو اتفاقيات مماثلة، تحدد الأدوار والمسؤوليات والتوقعات. ويشمل هذا توقعات ببقاء كبار الموظفين الحكوميين في مناصبهم حتى نهاية البرنامج. وفي حين أن استبقاء الموظفين قد لا يتحقق من الناحية العملية، إلا أن إدراجهم في مذكرات التفاهم يشير إلى أهمية اتساق الفريق منذ البداية. ويعمل الشركاء أيضًا عبر مستويات مختلفة من المناصب الحكومية، بما في ذلك مع موظفي الخدمة المدنية، الذين من المرجح أن يبقوا في مناصبهم إذا تغير الوزراء.

كما يمكن أن تقيد جداول أعمال الحكومة قدرة نظرائها على المشاركة في البرنامج، مما يسبب تأخيرات. يعمل مركز منع العنف الأسري (CEDOVIP) عن كثب مع مسؤول التنسيق الحكومي لضبط اتساق الجداول الزمنية للبرنامج وفعالياته مع جداول أعمال الحكومة لزيادة المشاركة. على سبيل المثال، فهم يتجنبون مطالبة الوزراء بمراجعة المستندات خلال الفترات التي يكون فيها المسؤولون الحكوميون مشغولين بسبب التزامات أخرى.

وضع ميزانية لدعم المشاركة الحكومية.

غالبًا ما تتوقع الأطراف المعنية من الحكومة الحصول على تعويض نظير مشاركتها في أنشطة البرنامج. قد يكون هذا على شكل مدفوعات أو قد يتضمن تغطية تكاليف المؤتمرات التي يحضرها الأفراد. وقد خصصت جميع البرامج التي تعمل مع الحكومة تحت مظلة النسخة الثانية من برنامج السبل الناجعة (What Works II) ميزانية من أجل مشاركة الحكومة. فالاجتماعات، ومراجعة الوثائق، وأنشطة البرنامج، والعمليات ذات الصلة تتطلب موارد مالية ووقتًا كافيًا.

¹ World Health Organisation (2024) *Violence against women*. WHO; Evans, D. and Hares, S. (2023) *School violence and learning outcomes: beyond WDR 2018*. World Bank. Ouedraogo, R. and Stenzel, D. (2021) *The heavy economic toll of gender-based violence: evidence from Sub-Saharan Africa*. International Monetary Fund.

² UN Women. (2016). *The economic costs of violence against women. Remarks by UN Assistant Secretary-General and Deputy Executive Director of UN Women, Lakshmi Puri at the high-level discussion on the "Economic Cost of Violence against Women"*.

³ Clugston, N. Rhodes, F, Nneli, O and Fraser, E. (2024) *Gender based violence: overcoming an unseen barrier to effective climate action*. What Works II

Hudson, V, B Ballif-Spanvill, M Caprioli & C F Emmett (2012) *Sex and World Peace*, Columbia University Press; The Global Women's Institute (GWI) at The George Washington University (GWU), CARE & International Rescue Committee (2018) *Intersections of violence against women and girls with state-building and peace-building: Lessons from Nepal, Sierra Leone and South Sudan*; Rotem, N., Boyle, E. (2020) *Women and war: using gender to predict conflicts*. The Gender Policy Report.

Co-Impact (2021) *What Does it Take to Transform Gendered Systems: Key recommendations for Co-Impacts Gender Fund*. Co-Impact

Htun, M. and Weldon, S.L. (2012). 'The civic origins of progressive policy change: combatting violence against women in global perspective', 1975- 2005. *American Political Science Review*, 106 (3), 548-569

Moosa, Z. and Stanton, C. (2015) *Resourcing for resilience: Lessons from funding women's rights movements*. State of Civil Society Report 2015: Guest Essay. CIVICUS: World Alliance for Citizen Participation

Horsfield, N. (2025) *NGO-Government collaboration on addressing GBV*, VAWG Helpdesk⁸